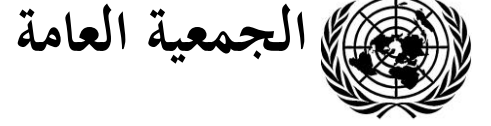


Distr.: General
17 November 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والعشرون
١٨-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*
سيراليون

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

111215 141215 GE.15-20150 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - العرض العام والمنهجية
٣	ثالثاً - التطورات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سيراليون
٣	ألف - مراجعة الدستور
٥	باء - الضمانات التشريعية
٦	جيم - الالتزامات التعاهدية
٦	دال - مؤسسات حقوق الإنسان
٧	هاء - تدابير السياسة العامة
٨	واو - الصحة
١٠	رابعاً - تحديد الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقبولة وتطور أوضاع حقوق الإنسان في الدولة
١٠	ألف - المعاهدات
١٢	باء - الإصلاح الدستوري والقانوني: إدراج معايير حقوق الإنسان في القانون المحلي
١٣	جيم - الاستراتيجيات الرامية إلى إعمال حقوق المرأة والطفل وغيرها من الحقوق، بما في ذلك وضع السياسات
١٩	دال - التدابير والآليات المؤسسية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحد من الفقر
٢٤	خامساً - الاستنتاجات والأولويات المستجدة

أولاً- مقدمة

١- هذا التقرير هو متابعة للفترة التي بدأت في أعقاب التقرير الدوري الأول للاستعراض الدوري الشامل المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان. وقد شهدت سيراليون أربع سنوات حاسمة واجهت فيها تحديات شديدة في مجال حقوق الإنسان شكلت خطراً على وجودها ذاته كدولة. وكان مرض فيروس إيبولا صدمة بالنسبة إلينا كدولة وللبنية التحتية، مما أدى إلى تعطيل الدولة؛ وإلى خسائر في الأرواح أذهلتنا بسبب ارتفاع معدل انتشار هذا المرض بصورة مثيرة للجزع وبسبب فترة الركود. والمجال الوحيد لإحراز التقدم هو التصميم على مكافحة المرض والنصر النهائي. فالخسائر كانت كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وعلى صعيد البنية التحتية، وقد تلقى الناتج المحلي الإجمالي الضربة الأكبر. ويغطي هذا التقرير فترة التنفيذ والتطور ويبين حالة التوصيات التي قدمتها الدول، وسيعطي كذلك لمحة عامة عن البيئة الراهنة لحقوق الإنسان في البلد.

ثانياً- العرض العام والمنهجية

٢- أعدت وزارة العدل هذا التقرير بمساعدة مكتب تنسيق قطاع العدل وبالتعاون مع فريق عامل تقني، يتألف من ممثلين لوزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، ووزارة الدفاع، ووزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الشؤون الداخلية، وشرطة سيراليون، ودائرة إصلاحات سيراليون، وديوان المظالم، ولجنة سيراليون لحقوق الإنسان.

٣- واستخدم نهج تشاوري شمل تنظيم حلقات عمل تشاورية وطنية وإقليمية مع أعضاء الفريق العامل التقني، والوزارات والإدارات والهيئات الأخرى في حكومة سيراليون، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الدولية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الدينية، ومجموعات النساء والشباب، والرابطات الأكاديمية، والمواطنين.

٤- ويغطي نطاق هذا العمل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها منذ الجولة الأولى، وهو محدد تبعاً للمواضيع الخاصة بتنفيذ التوصيات على النحو المناسب وضمان إيلاء أولوية للإطار المعياري والمؤسسي من أجل الاستدامة.

ثالثاً- التطورات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سيراليون

ألف- مراجعة الدستور

٥- تجري حالياً مراجعة القانون الدستوري رقم ٦ لسيراليون الصادر في عام ١٩٩١. وقد طلب عدد من أصحاب المصلحة مراراً مراجعة بعض الأحكام التي تعتبر إما تمييزية أو لا تتمثل

للسياسات الوطنية والاتجاهات الشعبية، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك، أنشئت لجنة لمراجعة الدستور من أجل وضع الطرائق اللازمة والتعبير عن تلك الشواغل في وثيقة ستشكل في المقام الأول أساساً لتعديل دستوري في نهاية الأمر. وتتواصل مراجعة دستور عام ١٩٩١، وتتصدر المناقشات مسائل رئيسية، مثل عقوبة الإعدام واستقلال السلطة القضائية والمواطنة والقذف والتمييز الجنساني. وتنظر اللجنة أيضاً في أحكام الفصل الثاني من الدستور الذي يشير نصحاً إلى الأحكام على أنها أدلة للسياسات، بيد أن الروح العامة لتلك الأحكام هي جواز عرضها على القضاء.

٦- ونفذت مجموعة كبيرة جداً من توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عن طريق إصلاحات في القطاع العام وقطاعي الأمن والقضاء. وأحرز تقدم أيضاً في تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والنهوض بالشباب والتصدي للفساد وإصلاح القانون والتصديق على المعاهدات، إضافة إلى توجيه اعتذار رئاسي إلى النساء بسبب ما عانينه من أضرار ومُنحت تعويضات للضحايا على النحو الذي أوصت به لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٧- ومع ذلك، لا يزال تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة جارياً: أي إلغاء عقوبة الإعدام، وإلغاء المادة ٢٧(٤)(د) و(هـ) من الدستور لأنها تشكل تمييزاً ضد المرأة، وتحديد حصة نسبتها ٣٠ في المائة للمرأة، وإلغاء الأحكام التي تجعل العرق شرطاً مسبقاً للجنسية، وإنشاء لجنة متابعة في إطار لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٨- وهناك بعض التوصيات قيد النظر، فيما لم تنفذ توصيات أخرى، مثل فصل مكثبي المدعي العام ووزير العدل، والطلب الذي لم تنفذه بعد حكومة سيراليون ألا وهو تفكيك الفرع شبه العسكري في شعبة الدعم التشغيلي لشرطة سيراليون، وإنشاء لجنة للشؤون الجنسانية.

٩- وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أطلق فخامة الرئيس كوروما رسمياً عملية المراجعة الدستورية. وأنشئت لجنة لمراجعة الدستور وشكلت أمانة لهذه اللجنة. وتتألف اللجنة من ٨٠ عضواً يمثلون الأحزاب السياسية والهيئات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني والسلطتين القضائية والتشريعية. ويتمثل الهدف العام للمشروع في ضمان مراجعة الدستور على نحو تشاركي شامل للجميع يشرك جميع شرائح السكان ويُعتمد باستفتاء شعبي. وتتيح المراجعة فرصة تاريخية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في سيراليون وإرساء سيادة القانون وحقوق الإنسان، مما يفضي إلى نظام حكم حديث وأكثر استيعاباً للجميع، مما يعزز التنمية الاقتصادية المنصفة والعدالة الاجتماعية للجميع؛ وستعزز هذه الأمور بدورها المزيد من التماسك والوحدة بين أبناء سيراليون. وكلفت اللجنة بضمـان استيعاب جميع الاعتراضات على الدستور الحالي واتخاذ تدابير لإجراء التعديلات المطلوبة.

١٠- وبدأت هذه اللجنة بجدية عملها المكثف للغاية، لكنها اضطرت إلى تعليق معظم أنشطتها على مدى الأشهر الثمانية عشر الأخيرة أثناء مكافحة مرض فيروس إيبولا. بيد أنها

استأنفت عملها ونأمل أن يكون لدينا دستور منقح بحلول الجولة المقبلة للاستعراض الدوري الشامل، مما سيعالج الكثير من توصيات الاستعراض الدوري الشامل المعلقة التي لم تنفذ بعد.

باء- الضمانات التشريعية

١١- طرأت تطورات كثيرة في مجال إصلاح القوانين وضمان حقوق الشعب. وصدرت أيضاً عدة تشريعات أثناء تلك الفترة، مثل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١١، والقانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٣، وقانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٢. وتعمل لجنة إصلاح القوانين حالياً على قوانين القذف لإثارة الفتنة. ويخضع قانون أيلولة التركات لعام ٢٠٠٧ للمراجعة لأنه لا يمثل في بعض المجالات امتثالاً تاماً للأحكام الواردة في الدستور، شأنه شأن قانون حقوق الطفل لعام ٢٠٠٧ وقانون الزواج العرفي لعام ٢٠٠٧ الذي يتعارض في أجزاء منه تتعلق بتحديد السن ومبدأ الموافقة.

١٢- وتتاح ضمانات تشريعية أخرى من خلال إنشاء مجلس المساعدة القانونية الذي يتطلع إلى كفالة المحاكمات العادلة والتمثيل في القضايا الجنائية للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها. وتشرف السلطة القضائية في الوقت الحاضر مباشرة على أعمال قانون المحاكم المحلية المعدل لعام ٢٠١١، في مقابل وزارة الحكم المحلي بموجب القانون السابق.

١٣- وانتهت حكومة سيراليون من تنفيذ الجيلين الأول والثاني لاستراتيجية إصلاح قطاع العدل وخطة الاستثمار، وقد جرى وضع الجيل الثالث من أجل تنفيذها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. ونتيجة لذلك، هناك زيادة في عدد الهياكل الرسمية للعدالة (مراكز الشرطة، والمحاكم المحلية، ومحاكم الصلح، وغير ذلك من المؤسسات الداعمة، مثل مجالس شراكات الشرطة المحلية) في جميع أنحاء البلاد. وتواصل حكومة سيراليون اتخاذ تدابير لتعزيز نظام العدالة الجنائية لكفالة المساءلة على الجرائم المرتكبة في المستقبل. والتعيين فيها مستمر وتجري إقامة شراكات استراتيجية بين السلطة القضائية والزعماء التقليديين، وقد وضعت اعتبارات التكلفة الشاملة لإدارة المحاكم المحلية في ميزانية عام ٢٠١٦. وسيبدأ قريباً تجديد بعض المباني المتهدمة للمحاكم المحلية، وقد التزمت حكومة سيراليون بمعالجة المشكلة الدائمة لسوء أوضاع خدمات الموظفين العاملين في مجالي القضاء والقانون في ميزانية عام ٢٠١٦.

١٤- وأكدت سياسات القوات المسلحة لجمهورية سيراليون التابعة لوزارة الدفاع، فيما يتعلق بالتجنيد، أنه لا يمكن تجنيد أي فرد دون سن الثامنة عشرة في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. ويظهر ذلك جلياً في الإعلان عن التجنيد في تلك القوات. وتُطلب من الجنود المحتملين أيضاً شهادات ميلادهم للتأكد من صحة ادعاءاتهم بشأن سنهم. ويتمتع كلا الجنسين بتكافؤ الفرص أثناء عملية التجنيد.

١٥- وبينما يجري تفعيل المجلس المستقل للشكاوى المقدمة ضد الشرطة، تقوم إدارة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية برصد تجاوزات موظفي الشرطة في تنفيذ مهامهم، ويهدف ذلك أيضاً إلى تحسين صورتهم لدى الجمهور. وتقوم إدارة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية أيضاً عند الاقتضاء بمقاضاة الموظفين على سوء السلوك بالاستناد إلى اللوائح التأديبية لعام ٢٠٠١. وتشمل العقوبات على سوء السلوك إذا ثبتت على أساس ترجيح إحدى القرائن الفصل من العمل أو الإيقاف عن العمل أو خفض الرتبة أو فرض غرامة أو الطرد من الثكنات أو التدريب الإصلاحي أو رسائل التوبيخ والإنذار، أو ما إلى ذلك. وفي عام ٢٠١١، عُرض ما مجموعه ١ ٥٨٩ قضية على إدارة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية أفضت ضمن جملة أمور إلى ٥٥ حالة توقيف عن العمل و٣٧٩ رسالة إنذار و٢٩ حالة فصل من العمل وإقالة ١٨ من أفراد الشرطة و٤ حالات خفض الرتب وما يزيد على ٥٠٠ حالة تحويل إلى التدريب الإصلاحي.

جيم- الالتزامات التعاهدية

١٦- وقعت سيراليون على جميع المعاهدات الأساسية التسع لحقوق الإنسان وصدقت على سبع منها. وقدمت كذلك تقاريرها فيما يخص خمس معاهدات من المعاهدات السبع التي صدقت عليها، وهي: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وآخرها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ٢٠١٤، عندما قدمت سيراليون تقاريرها إلى ثلاث من هيئات المعاهدات. ومن المؤسف أن سيراليون لم تتمكن من متابعة دورة تقرير لجنة مناهضة التعذيب بالنظر إلى تفشي مرض فيروس إيبولا. ومع ذلك، ستفي سيراليون بجميع التزاماتها على النحو الواجب عندما تنجح في القضاء على هذه الآفة.

١٧- وقد أدرجت حكومة سيراليون القانون الدولي الإنساني في قانونها المحلي بموجب القانون رقم ١٤ الصادر في عام ٢٠١٢، وهو قانون اتفاقيات جنيف.

دال- مؤسسات حقوق الإنسان

١٨- اعتمدت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جنيف لجنة سيراليون لحقوق الإنسان في الفئة "ألف" في عام ٢٠١١، مقرة بامتثالها الكامل لمبادئ باريس. وينص قانون التفويض على أن الهدف الرئيسي لإنشاء لجنة سيراليون لحقوق الإنسان هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سيراليون مع ضمان استقلاليتها. وقد وفّت حكومة سيراليون بالتزامها تجاه اللجنة من خلال دفع تكاليفها التشغيلية والأجور والمكافآت الأخرى.

وقدمت أيضاً أموالاً لرصد انتخابات عام ٢٠١٢. وتعتزم حكومة سيراليون أن تكفل صرف الإعانة المالية المقدمة إلى لجنة سيراليون لحقوق الإنسان في الوقت المناسب لتمكينها من الاضطلاع بمزيد من الأنشطة المقررة. وتلقت لجنة سيراليون لحقوق الإنسان أكثر من ٣٠٠ شكوى في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد أجرت اللجنة أيضاً تحقيقاً عاماً في ادعاءات حدوث انتهاكات بعد الأحداث التي وقعت في بمبونا في الفترة ما بين ١٦ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتابعت تنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بجلسة الاستماع العامة في قضية تم ٢٣٤ جندياً سابقاً في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وتعاون لجنة سيراليون لحقوق الإنسان أيضاً مع لجنة حقوق الإنسان في المنطقة الغربية وجميع لجان حقوق الإنسان في ١٢ مقاطعة من مقاطعات البلد.

١٩- ويعمل ديوان المظالم بكامل طاقته ولديه مكاتب إقليمية في أربع مقاطعات.

هاء- تدابير السياسة العامة

٢٠- نُظمت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ انتخابات رئاسية وبرلمانية وانتخابات الحكومات المحلية. ولوحظ أن يوم الاقتراع كان هادئاً واتسم بإقبال كبير للناخبين. واضطلع بكثير من الأنشطة قبل الاقتراع لكفالة احترام الحقوق المتعلقة بالانتخابات واستخدامها بشكل مسؤول من جانب جميع المواطنين، بوسائل منها التدريب وغير ذلك من أشكال المشاركة مع موظفي الانتخابات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وعامة السكان والفئات الضعيفة. ونُظمت مؤتمر استشاري وطني بشأن حقوق الإنسان والانتخابات في فري تاون في أيار/مايو ٢٠١٢، وكان موضوعه "جعل الحقوق حقيقة واقعة في انتخابات عام ٢٠١٢".

٢١- وتؤمن سيراليون إيماناً راسخاً بالنهوض بالقضايا الجنسانية ولا تزال تعمل على سن مشروع قانون لتخصيص حصة نسبتها ٣٠ في المائة للمرأة؛ وتتضمن خطة تحقيق الرخاء، في الركيزة الثامنة مسألة تمكين المرأة. ونفذت الوزارة المعنية، وهي وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل، منذ الاستعراض الأخير خطة استراتيجية وطنية للشؤون الجنسانية. وقد أنشئت لجنة توجيهية وطنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠. وفي عام ٢٠١٢، وُضعت خطة عمل وطنية بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس وبرتوكول الإحالة الوطني المتعلق بالعنف القائم على أساس نوع الجنس واستهل العمل بهما. وذهب الرئيس خطوة أبعد في الثامن من آذار/مارس ٢٠١٣ بإعلانه أن "العنف ضد المرأة هو عنف ضد الدولة".

٢٢- واتخذت حكومة سيراليون خطوات أخرى فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ووقعت اتفاقاً مع الزعماء التقليديين يحظر إخضاع الفتيات دون الثامنة عشرة لطقوس الإعداد لحياة البالغات. وطرحت حكومة سيراليون أيضاً تدابير سياساتية تتعلق بحقوق الطفل تشمل

السياسة الوطنية لرعاية الأطفال وسياسة الرعاية البديلة، وسياسة تسمح بإنشاء وحدة دعم الأسرة داخل شرطة سيراليون.

٢٣- وأعدت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون التابعة لوزارة الدفاع العمل بنظام المحكمة العسكرية وإدارة الشؤون القانونية لتعزيز قدرات القوات المسلحة على المقاضاة والدفاع ومعاقبة الأشخاص الذين ثبتت إدانتهم. وأيدت لجنة سياسة الدفاع السياساتين المتعلقةتين بالتحرش الجنسي والدخول في علاقات ودية اللتين وضعتهما القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وتُعتبر هاتان السياستان بمثابة أدلة مرشدة للجميع في سلوكهم، وهي تحدد أيضاً العقوبات التي تُفرض على الأشخاص الذين يخالفون هاتين السياستين. وأنشأت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون مجلساً معنياً بقضايا التحرش الجنسي يضم ضابطين برتبة عميد من بين أعضائه. ويتولى المجلس التحقيق في حوادث التحرش الجنسي ويقدم توصيات. وأنشأت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون أيضاً مكتباً معنياً بالعنف القائم على أساس نوع الجنس في مكتب مديرية الشؤون الجنسانية وتكافؤ الفرص ومكتباً للرعاية في مقر قيادة القوات المشتركة لمعالجة المسائل المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس. وتعتبر سيراليون عن شكرها لشركائها الإنمائيين، على المستويين الدولي والوطني، على ضمان أفضل الممارسات في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون.

واو- الصحة

٢٤- لقد اهتزت سيراليون لتفشي مرض فيروس إيبولا القاتل الذي شكل تهديداً بإيادة البلد. فقد قتل هذا المرض أسراً بأكملها، (وفي بعض الحالات قرى برمتها) بعد أن اجتاحت البلد لأكثر من ثمانية عشر شهراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشكل طابع المرض ذاته تحدياً أمام النشاط الاجتماعي والتنفيذ السليم للسياسات والخطط. ولم تكن البنية التحتية العامة في البلد جاهزة لمواجهة مرض بهذه الطبيعة، ولا سيما قطاع الصحة. وقد لقي عدد كبير من الموظفين الطبيين، المحليين منهم والدوليين، حتفهم نتيجة لتفشي هذا المرض. وأعلنت حكومة سيراليون عن حالة الطوارئ العامة على النحو المكفول في المادة ٢٩(٢) من الدستور لضمان سلامة الجمهور عامة. ودفعت حالة الطوارئ إلى ما يرافق ذلك من تعليق للتمتع ببعض الحقوق على النحو الذي يكفله الدستور، إذ "يجوز للرئيس، خلال فترة حالة الطوارئ العامة، أن يفرض من الأنظمة ويتخذ من التدابير ما يبدو له ضرورياً أو مناسباً لأغراض الحفاظ على السلام والنظام والحكم الرشيد وكفالة ذلك في سيراليون أو أي جزء منها". وقد زاد ذلك من التركيز على قطاع كان بالفعل يشكل أولوية.

٢٥- ودفعت الأزمة بحكومة سيراليون إلى رفع مستوى مخصصات ميزانيتها لهذا القطاع من ٤٧,٦ مليار ليون في عام ٢٠٠٨ إلى ١٩٩,٩ مليار ليون في عام ٢٠١٤.

٢٦- والاعتبار الأول في هذه الحملة هو تحسين مسائل الرعاية الصحية للمرأة من خلال تنفيذ سياسات رئيسية للرعاية الصحية ومبادرة الرعاية الصحية المجانية للحوامل والأمهات المرضعات والأطفال الذين هم في الخامسة من العمر وما دون ذلك. ودعمت وزارة الصحة برنامج علاج الملاريا المجاني لجميع فئات الأعمار، إضافةً إلى برنامجي داء السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٧- وزادت سيراليون عدد مواقع الاختبار فيما يخص العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لدى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ٥٥٦ في عام ٢٠١١ إلى ٦٨٩ في عام ٢٠١٢، حيث ارتفع عدد الحوامل اللواتي خضعن لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ١٣٨ ٠٠٠ في عام ٢٠١١ إلى ٢٢٤ ٠٠٠ في عام ٢٠١٢. وتبلغ نسبة التغطية بالوقاية الطبية ٧٤ في المائة. ويجرم قانون اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١١ رفض منح شخص إمكانية الحصول على عمل أو الالتحاق بمؤسسة تعليمية على أساس حالته من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وإلى جانب ذلك، يعمل الموظفون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في قطاع الأمن ويجري حالياً أيضاً إنفاذ قانون لمكافحة الوباء. وقد اعتمدت عدة أماكن عمل وعممت السياسة الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واحتُفظ بالتوجهات المتعلقة بقانون اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١١ بحيث تنص الأحكام الواردة في القانون (في جزء المادة الفرعية الثامنة) على حظر مقاضاة المرأة على أساس انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل قبل ولادة الطفل أو بعدها أو أثناء الرضاعة الطبيعية. وهناك زيادة في التوعية على صعيدي الإذاعة والتلفزيون، وكذلك على صعيد إدراج عنصر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامج أخرى (مثل حمل المراهقات وتنظيم الأسرة)، إضافةً إلى المبادرات الدينية (شبكة الإيدز المشتركة بين الأديان في سيراليون) ومبادرات القطاع الخاص (تحالف الأعمال التجارية في مواجهة الإيدز في سيراليون)، وهي مبادرات أصبحت تؤتي ثمارها. ويزيد مستوى الوعي في البلد عن ٩٠ في المائة (الدراسة الاستقصائية السلوكية لعام ٢٠١١). وفيما يخص الاستثمار في العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، يتلقى هذا العلاج ما نسبته ٤٠ في المائة من بين ٢٠ ٠٠٠ شخص يحتاجونه. واستناداً إلى تلك التوقعات، أقر الصندوق العالمي ٦,٥ ملايين دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة لشراء مضادات الفيروسات العكوسة. وأقر مبلغ آخر قدره ٢ مليون دولار لشراء حواجز اختبار فيروس نقص المناعة البشرية. وتضع وزارة الصحة والتصحيح في الوقت الحاضر خطة لتعبئة الموارد من أجل جمع الأموال لاستدامة برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بعد عام ٢٠١٥.

٢٨- واستُحدث نظام للتأمين الصحي الاجتماعي أيضاً من أجل تعزيز الرعاية الصحية المجانية. وأدخلت التغييرات في قدرة الموارد البشرية لقطاع الصحة من خلال سياسة للموارد البشرية بدأت في عام ٢٠١٢. كما أتاحت الوفورات المحققة من تصفية كشف المرتبات والزيادة في

ميزانية القطاع تعيين ٢٠٠٠ عامل إضافي وزيادة في المرتبات التي يتقاضاها جميع العاملين في الصحة. ونتيجةً لذلك، ارتفعت نسبة المراكز الصحية التي لديها أكثر من عامل صحي من ٤١ في المائة إلى ٦٧ في المائة.

٢٩- وللتصدي لأسباب الوفيات النفاسية، أُطلقت حملة للتسجيل في خفض الوفيات النفاسية في آذار/مارس ٢٠١٠ باتباع استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد؛ للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه والوقاية من المضاعفات ومعالجتها. وحُدِّد تنظيم الأسرة كاستراتيجية أساسية لخفض الوفيات النفاسية، وأدرج في مبادرة الرعاية الصحية المجانية وفي خطط المقاطعات. ويقدم مجاناً في جميع المرافق الصحية الحكومية. وسُجِّل انخفاض كبير في معدلات الوفيات منذ بدء مبادرة الرعاية الصحية المجانية. وأنشئت أيضاً أمانة معنية بحمل المراهقات للتخفيف من حمل المراهقات والمضاعفات المتصلة بذلك.

رابعاً- تحديد الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقبولة وتطور أوضاع حقوق الإنسان في الدولة

٣٠- وردت في تقرير الفريق العامل أثناء الجولة الأولى ١٢٩ توصية مقدمة إلى الدولة، قبلت ١٠١ توصية منها، وكانت ٥٧ من هذه قد نُفذت بالفعل أو يجري تنفيذها. وهناك ٢٨ توصية أخرى أحيط علماً بها فيما بعد أثناء الجلسة العامة. وتأخرت جميع طلبات التصديق المعروضة على البرلمان في ذلك الوقت، فقد كان على البرلمانين التصدي في المقام الأول لمرض فيروس إيبولا، ولذلك تباطأ العمل التشريعي الفعلي. وفيما يلي توضيح لحالة التوصيات المقدمة إلى حكومة سيراليون.

ألف- المعاهدات

٣١- وقعت سيراليون وصدّقت على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ووقعت على البروتوكول الاختياري الملحق بها. وتعمل وزارة العدل حالياً مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي على التصديق على البروتوكول الاختياري (التوصيات: ١-٨٠ و ٣-٨٠ و ٤-٨٠ و ٥-٨٠ و ١-٨٢)

٣٢- وقد قطعت سيراليون شوطاً أبعد في تقديم التقارير إلى لجنة مناهضة التعذيب في أيار/مايو ٢٠١٤. وللأسف لم تتمكن حكومة سيراليون من الالتزام بالموعد النهائي للمتابعة الذي حددته هيئة المعاهدة وتطلب حالياً اقتراح موعد آخر للمتابعة.

٣٣- ووقع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ وينتظر التصديق عليه. وفي غضون ذلك، اتخذت حكومة سيراليون تدابير

أخرى في هذا الصدد بسن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١١ وتنفيذه وبنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٢. (التوصيات: ٨٠-١ و ٨٠-١٥ و ٨١-١٧)

٣٤- ويكفل قانون حقوق الطفل لعام ٢٠٠٧، الذي يدرج أحكام اتفاقية حقوق الطفل في القانون المحلي، على سبيل الأولوية بقاء الأطفال وحمايتهم من أي شكل من أشكال الضرر، إضافةً إلى حق الأطفال في النماء إلى أقصى ما يمكن وضمان مشاركتهم في اتخاذ القرارات، ولا سيما تلك المتعلقة بمسائل تؤثر فيهم. وقد نفذت الوزارة وعدة شركاء قانون التوعية بحقوق الطفل. وأنشئت لجان معنية بحماية الطفل على مستويات الوطني والإقليمي ومستوى المقاطعات لتنسيق أنشطة حماية الطفل ورصدها. (التوصية: ٨١-٣٦)

٣٥- ووقعت سيراليون على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي بصدد التصديق عليه؛ وأدرجت وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل في خطة عملها البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لمتابعة تصديقها عليه بحلول عام ٢٠١٤. وقد مُدّد هذا الموعد المحدد بسبب انتشار مرض فيروس إيبولا. ومع ذلك، أنشأت هذه الوزارة مراكز محلية لتقديم الشكاوى بشأن الجرائم المرتكبة بموجب قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٢، وهو في جزء منه إدراج لأحكام اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة في القانون المحلي. وتعالج وحدة دعم الأسرة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الذي يُرتكب ضد النساء والأطفال. وشعبة مويامبا هي الشعبة الرائدة فيما يخص وحدة دعم الأسرة، وتعمل برعاية مشروع تطوير قطاع العدل السابق. ولدى جميع الشعب حالياً وحدة لدعم الأسرة. ووقعت مذكرة تفاهم مع الزعماء ووحدة دعم الأسرة من أجل الإبلاغ ومساعدة مقدمي الرعاية للأطفال ضحايا الاعتداء. (التوصيات: ٨٠-١ و ٨٠-٢ و ٨٠-٦ و ٨٠-٧ و ٨١-٣٦ و ٨٢-١)

٣٦- ووقع على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأدرج في قانون سيراليون المحلي. وكلفت لجنة إصلاح القانون بمهمة مراجعة التشريعات المحلية القائمة واقتراح الإصلاح الضروري لكفالة إدراج أحكام نظام روما الأساسي في القانوني المحلي بشكل كامل، وسيصبح إطاراً قانونياً بحلول عام ٢٠١٥. (التوصيتان: ٨١-٤٣ و ٨٢-١)

٣٧- وسينتهي التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم قبل الجولة المقبلة للاستعراض الدوري الشامل. (التوصيات: ٨٠-١ و ٨٢-١ و ٨٠-٢ و ٨٠-٧)

٣٨- وصدّقت سيراليون على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ولا يزال العمل بوقف اختياري مستمراً وقد

دام لأكثر من ١٤ عاماً مع تأييد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في عام ٢٠١٢؛ وبعد المراجعة الدستورية، تتوخى حكومة سيراليون إنهاء إجراء إلغاء عقوبة الإعدام بحلول الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. (التوصيات: ٨٢-١ و ٨٢-٢ و ٨٢-٣ و ٨٢-٤ و ٨٢-٢٢)

٣٩- ولم تصدق سيراليون بعد على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ ومع ذلك، كلّفت وزارة العدل بإعداد مشروع قانون يدرج أحكام الاتفاقية في القانون المحلي. (التوصيتان: ٨٠-١ و ٨٠-٢)

٤٠- وقدمت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي تقريراً عن أربع اتفاقيات (بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب) منذ الجولة الأولى وقد استعرضتها جميع الهيئات المعنية بالمعاهدات: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الطفل واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥). (التوصيات: ٨٠-٣ و ٨٠-١١ و ٨٠-١٢ و ٨٠-١٣ و ٨٠-٤٣)

٤١- ووجهت حكومة سيراليون دعوة مفتوحة دائمة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وقد قام المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بزيارة في عام ٢٠١٣ وصدر التقرير الأولي منذ ذلك الحين بتعليقات إيجابية. وإضافة إلى ذلك، أُعدت الدعوات لكنها تأجلت بالنظر إلى أن مرض فيروس إيبولا قد جعل القيام بتلك الزيارات القطرية أمراً مستحيلاً. بيد أن خطط تلك الدعوات ستُستأنف بعد الانتهاء من مكافحة مرض فيروس إيبولا. (التوصية: ٨٠-١٤)

باء- الإصلاح الدستوري والقانوني: إدراج معايير حقوق الإنسان في القانون المحلي

٤٢- واصلت حكومة سيراليون الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة باحترام تعهداتها في مجال تقديم التقارير ويسّرت عملية إدراج أحكام الاتفاقية جزئياً في القانون المحلي عن طريق صكوك قانونية، مثل قانون تسجيل الزيجات والطلاق العرفيين لعام ٢٠٠٩، وقانون العنف المنزلي لعام ٢٠٠٧، وقانون أيلولة التراكات لعام ٢٠٠٧، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٥، وقانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٢.

٤٣- وفيما يتعلق بمسألة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، فهي ممارسة راسخة ثقافياً في سيراليون لكن تُبذل الجهود من أجل التصدي لانتشار هذه الممارسة. ومن المشاريع الرائدة في 'خطة تحقيق الرخاء'، ولا سيما الركيزة ٨ المتعلقة بـ: 'المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'، هناك سن قانون لمكافحة طقوس الانتقال من الطفولة إلى البلوغ التي تتعرض لها الفتيات دون السن القانونية. ومن المأمول أن يشكل ذلك مدخلاً إلى القضاء على هذه الممارسة في الأجل الطويل. ووقع على مذكرة تفاهم على المستوى المحلي مع نساء السويز (زعيمات تقليديات) للقضاء على ممارسة الانتقال لمن هن دون سن الثامنة عشرة. وتتواصل حملات توعية واسعة النطاق بأنشطة

دعوية بناءة والعمل مع مجلس نساء السويز وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين بمسألة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتهدف النتيجة المتوقعة إلى تهيئة سبل بديلة لكسب الرزق لنساء السويز، ولا سيما من خلال الحصول على الائتمانات البالغة الصغر وعلى مهارات الأعمال التجارية. (التوصيات: ٢٤-٨١ و ٢٨-٨١ و ٢٩-٨١ و ٣٠-٨١ و ٥-٨٢ و ٦-٨٢ و ١٢-٨٢)

٤٤- وتؤكد حكومة سيراليون أن الدستور يوفر الضمانات الأساسية للجميع ويسلم في الوقت نفسه بأن هناك بعض الفئات الضعيفة. وعملت سيراليون بعناية على إعطاء الأولوية لهذه المجموعات، ولا سيما تلك المشار إليها في المعاهدات التي وقعت أو صدقت عليها بالفعل. ولذلك تواصل سيراليون الإحاطة علماً بالتوصيات ٧-٨٢ و ٨-٨٢ و ٩-٨٢.

٤٥- وأصدرت حكومة سيراليون القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٣، وهو قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي ينص على الكشف عن المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة أو الأشخاص الذين يقدمون إليها الخدمات وعلى مسائل أخرى ذات صلة. وتكفل المادة ٢٥ من دستور سيراليون لعام ١٩٩١ حرية التعبير. ومع ذلك، تجري حكومة سيراليون مشاورات من أجل التعديل المحتمل لأحكام القذف لإثارة الفتنة في قانون النظام العام لعام ١٩٦٥. وقد اعتُبرت الحوادث التي وقعت في بونبونا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ تهديداً للحق في حرية التعبير وفي حرية التجمع على حد سواء. وأجرت لجنة سيراليون لحقوق الإنسان تحقيقات عامة في تلك الحوادث. (التوصيات: ٤٥-٨١ و ٢٩-٨٠ و ١٠-٨٢)

٤٦- وفي عام ٢٠١٢، صوتت سيراليون للمرة الأولى لصالح قرار الجمعية العامة المتعلق بالوقف الاختياري/إلغاء عقوبة الإعدام. ويقتضي إلغاء عقوبة الإعدام مراجعة الدستور. وفي هذا الخصوص، أطلقت عملية مراجعة الدستور رسمياً في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ والتزمت حكومة سيراليون بمعالجة هذه المسألة كجزء من عملية المراجعة. (التوصيات: ١٤-٨٢ و ١٥-٨٢ و ١٦-٨٢ و ١٧-٨٢ و ١٨-٨٢ و ١٩-٨٢ و ٢٠-٨٢ و ٢١-٨٢ و ٢٢-٨٢ و ٢٣-٨٢ و ٢٤-٨٢ و ٢٥-٨٢)

جيم- الاستراتيجيات الرامية إلى إعمال حقوق المرأة والطفل وغيرها من الحقوق، بما في ذلك وضع السياسات

٤٧- تولت وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل القيادة والتنسيق في وضع وتنفيذ الخطة الوطنية للشؤون الجنسانية وخطة العمل الوطنية المتعلقة بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). ونفذت الوزارة وشركاؤها معظم الأنشطة الواردة في الوثيقتين. وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية الوطنية للشؤون الجنسانية، اضطلعت الوزارة باستعراض منتصف المدة لتقييم التقدم المحرز من حيث التنفيذ وسترحل ما لم ينفذ إلى خطة تحقيق الرخاء، كجزء من عمليات التنفيذ.

٤٨- وفي حالة القرارين المماثلين المتعلقين بالقرارين ١٣٢٥ و ١٨٢٠، حولت الوزارة فرقة العمل الوطنية لإعداد خطة العمل الوطنية لسيراليون بشأن القرارين ١٣٢٥ و ١٨٢٠ إلى لجنة توجيهية وطنية لتتولى تنفيذها الكامل. وأتمت الوزارة المرحلة الثانية من مشروع المنظور الجنساني وإصلاح القطاع الأمني الذي يرمي إلى بناء قدرات أصحاب المصلحة والنساء الريفيات من أجل تعيينهم في أجهزة القطاع الأمني على المستوى المحلي. وإضافة إلى ذلك، وضعت الوزارة خطة العمل الوطنية بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس وبرتوكول الإحالة الوطني بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس في عام ٢٠١٢ واستهلت العمل بهما. ولا يزال تنفيذ بروتوكول الإحالة الوطني بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس مستمراً في جميع أنحاء البلد. (التوصية: ٨٢-١٣)

٤٩- وبذلت حكومة سيراليون عدة جهود من خلال وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل لإذكاء الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء البلد. وعلى النحو المنصوص عليه في 'خطة تحقيق الرخاء'، ولا سيما الركيزة ٨، حددت حكومة سيراليون المشاريع الرئيسية التي يتعين الاضطلاع بها. وتشمل تلك المشاريع تحديد واعتماد حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة للنساء في الحكم على جميع المستويات؛ وإنشاء لجنة للمرأة؛ ووضع سياسة شاملة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد بدأت الوزارة استهلال الإجراءات المتعلقة بتلك المشاريع الرئيسية وهي تعزم إنجازها قبل نهاية عام ٢٠١٤. وعيّنت أيضاً منسّقاً للشؤون الجنسانية في كل وزارة ووكالة حكومية، مع ضمان أن يكون الشخص المعين موظفاً دائماً من بين كبار الموظفين. وتعميم مراعاة المنظور الجنساني هو خطة عمل جديدة وكذلك أيضاً معيار لأي تقييم يقوم به وزير الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل. (التوصيات: ٨٠-١٩ و ٨١-١٨ و ٨٢-٢٨)

٥٠- وتسلم حكومة سيراليون بأن بعض الممارسات التقليدية قد أثبتت ضررها وهي تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد. ولذلك فهي تدعو، كدولة أيضاً، إلى أهمية الحد الأدنى للسن المنصوص عليه في قانون حقوق الطفل (١٨). وصدر هذا الإطار القانوني كرادع لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج المبكر والزواج القسري للأطفال. ومع ذلك، لا تزال لجنة إصلاح القانون تعمل على تعديل قانون الزواج العرفي الذي يسمح حالياً بالزواج دون سن الثامنة عشرة، لكن بموافقة الوالد/الوصي. ومن المأمول أن يكون هذا القانون، بحلول الجولة الثالثة، متوافقاً مع سن البلوغ أو الموافقة، أي سن الثامنة عشرة. (التوصيات: ٨٠-١٨ و ٨٠-٢٠ و ٨٢-١٢)

٥١- ومن المقرر أن ينتهي أجل برنامج جبر الضرر السداسي السنوات في عام ٢٠١٤. وقدمت حكومة سيراليون التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تمويل البرنامج ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ليون كدعم تشغيلي وإداري للبرنامج. وللأسف، لم تحترم المساهمة المتوقعة في الصندوق الاستئماني للضحايا بسبب التخفيضات في الميزانية. وساهم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بمبلغ ٣ ٧١٩ ٤٠٠ ٠٠٠ ليون للبرنامج. واستخدمت هذه الأموال في تقديم منح بالغة الصغر

تعادل حوالي ٧٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة إلى ٣٩٨ ١٢ مستفيداً. وقدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة حوالي ٧٠٠ مليون ليون للتدقيق في قضايا ٣٥٤ مستفيداً من ضحايا العنف الجنسي ولتقديم التدريب في مختلف المهارات الحياتية والمسائل المواضيعية. ولذلك فإن سيراليون في طريقها إلى تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في هذا الخصوص. (التوصية: ٨١-٤١)

٥٢- واتخذت حكومة سيراليون تدابير إيجابية لتحسين مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال تعيين عدة نساء في مناصب قيادية في البلد. وتشمل المناصب التي تشغلها نساء ضمن مناصب أخرى ما يلي: (في الماضي القريب) رئيسة القضاة، والوكيلة العامة، وقيمة/أمانة السجل العام، والمفوضة العامة للهيئة الوطنية للإيرادات، ومفوضة لجنة إصلاح القانون، والمراجعة العامة للحسابات، ومفوضات في لجنة الانتخابات الوطنية بما يشمل رئيسة المفوضين الانتخابيين السابقة، ووزيرات ونائبات وزراء في الحكومة، ونائبات برلمانيات، وسفيرات، ورئيسات مجالس، وأمينات تنفيذيات، ومفوضات لجنة حقوق الإنسان، ورئيسات للوكالات والمؤسسات شبه الحكومية. وكرست الحكومة في 'خطة تحقيق الرخاء' سن تشريع يتعلق بتخصيص حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة للنساء على جميع مستويات المناصب الحكومية. (التوصيات: ٨٠-١٨ و ٨١-١٧).

٥٣- وتعاونت وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل، خلال الفترة قيد الاستعراض، مع اللجنة الدولية للإنقاذ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة حركات الدعوة بسيراليون في تقديم التدريب وتنظيم حملات إذكاء الوعي بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس لفائدة هيئات إنفاذ القانون وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجالس المحلية ومقدمو الخدمات الآخرين من أجل قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وأجرت مديرية الشؤون الجنسانية وتكافؤ الفرص في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون سلسلة من جولات التوعية بقضايا التحرش الجنسي لفائدة الألوية والكتائب على نطاق عدة قوات من أجل مناقشة السياسة المتعلقة بالتحرش الجنسي في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وعقدت أيضاً اجتماعات قبلية (دريار) مع ألوية وكتائب ووحدات وغير ذلك من الإدارات على نطاق القوات المسلحة لجمهورية سيراليون لمناقشة القضايا الجنسانية، بما في ذلك تمكين المرأة وبناء قدراتها لمعالجة مسائل العنف القائم على نوع الجنس. ونظمت حلقات عمل بشأن العنف القائم على نوع الجنس وحمل المراهقات في الثكنات العسكرية والمجتمعات المحلية. وتجري مديرية الشؤون الجنسانية وتكافؤ الفرص أيضاً اتصالات مع أصحاب المصلحة المعنيين بالقضايا الجنسانية والمؤسسات ومجموعات المجتمع المدني لتبادل التجارب وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل بناء القدرات للتعامل مع قضايا العنف القائم على نوع الجنس داخل القوات.

٥٤- وتواصل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون الاستفادة من الدورات التي ترعاها حكومة الولايات المتحدة لفائدة الضباط العسكريين ذوي الرتب العليا والمتوسطة بشأن قانون النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان. وقدمت حكومة الولايات المتحدة أيضاً دورات تدريبية للقوات

المسلحة لجمهورية سيراليون في مجالات التخطيط ورسم السياسات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعنف القائم على نوع الجنس، وصحة المرأة. ويضم المشاركون في هذه الدورات الضباط العسكريين من الذكور والإناث على السواء. وتتضمن سياسة عملية دعم السلام للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون مقتضى يتصل بتدريب الموظفين على قانون النزاعات المسلحة وقضايا حقوق الإنسان كشرط يتعين استيفاؤه قبل الانتشار. (التوصيات: ٨٠-١٠ و ٨٠-٢٢ و ٨٠-٢٣)

٥٥ - وتتناول المواد من ١٢٥ إلى ١٣٦ في الباب ٨ من قانون حقوق الطفل لعام ٢٠٠٧ عمالة الأطفال وتحدد سن الخامسة عشرة كسن قانونية للعمل لدوام كامل وللتدريب المهني. ويحظر القانون عمل الأطفال في الليل وينص كحد أدنى على سن الثالثة عشرة لمزاولة الأعمال الخفيفة والثامنة عشرة لمزاولة الأعمال الخطرة. وجرى التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية المتعلقتين بعمل الأطفال، رقم ١٣٨ (اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام) ورقم ١٨٢ (اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال) في حزيران/يونيه ٢٠١١، من خلال الدعم المقدم من مشروع مكافحة عمالة الأطفال من خلال التعليم في سيراليون. وفي أعقاب التصديق على الاتفاقية رقم ١٣٨، أصبح الحد الأدنى لسن الإعلان عن العمل هو ١٥ عاماً لمزاولة الأعمال غير الخطرة و ١٨ عاماً لمزاولة الأعمال الخطرة.

٥٦ - ويجري أيضاً إعداد قائمة بالأعمال/العمالة الخطرة للأطفال دون سن الثامنة عشرة في سيراليون برعاية وحدة عمل الأطفال في وزارة العمل والضمان الاجتماعي. وأجريت مشاورات على المستوى الإقليمي، واستكملت وثيقة مصادقة وهي تنتظر موافقة مجلس الوزراء. ونظمت حلقة عمل عن وضع خطة عمل وطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال (التزام بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢) في آب/أغسطس ٢٠١٢ ووضع بالفعل مشروع خطة عمل وطنية. وأنشئت لجنة توجيهية تقنية وطنية معنية بعمل الأطفال في وزارة العمل والضمان الاجتماعي. وتضم اللجنة شركاء من ثلاثة أطراف (منظمات أرباب العمل والعمال) مع وزارات رئيسية، مثل وزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا ووزارة الشباب والرياضة ووزارة الرعاية الاجتماعية وما إلى ذلك. وأنشئت وحدة لعمل الأطفال في وزارة العمل والضمان الاجتماعي لكفالة استيفاء الإجراءات اللاحقة للتصديق على الاتفاقيتين رقم ١٣٨ و ١٨٢. وتشمل ولايتها الاضطلاع بدور قيادي في الجهود الوطنية المبذولة لتحسين القدرات المحلية من أجل التصدي لعمل الأطفال وكفالة إدراج عمل الأطفال في السياسات والبرامج الوطنية ووضع خطط عمل بشأن تنشئة الأطفال ورفاههم ورصد أماكن العمل.

٥٧ - واكتمل برنامجا العمل الرئيسيان اللذان جرى تنفيذهما في إطار مشروع مكافحة عمالة الأطفال عن طريق التعليم (TACKLE) في سيراليون. ونفذت اللجنة الدولية للإنقاذ برنامج العمل الأول المعنون "الردود المجتمعية على عمل الأطفال". واسترد المشروع الأطفال الذين كانوا يستخدمون بالفعل وحال دون عمل ١ ٥٠٠ طفل عن طريق الدعم التعليمي. ونفذت برنامج

العمل الثاني منظمة غير حكومية محلية تُدعى العمل المجتمعي لتمكين المناطق الريفية. وقد استهدف برنامج العمل ٢٠٠ طفل مستفيد استفادة مباشرة جرى سحبهم أو وقيتهم من عمل الأطفال عن طريق الدعم التعليمي في عشر مدارس ابتدائية.

٥٨- وتُجرى دراسة استقصائية وطنية عن عمل الأطفال، هي الأولى في سيراليون، من أجل الحصول على صورة أوضح عن حالة عمل الأطفال في البلد. وجمعت بالفعل بيانات ويجري تحليلها. وكان من المتوقع تقديم مشروع التقرير في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ولكن تعين تأجيله بسبب مرض فيروس إيبولا. وجرى أيضاً دعم أنشطة إذكاء الوعي بشأن عمل الأطفال من خلال برامج مصغرة ينفذها عدة شركاء. وقد أدرجت الشواغل المتعلقة بعمل الأطفال في السياسات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات حماية الطفل والتعليم. وتعتمد حكومة سيراليون أن تقضي، من خلال شركائها الوطنيين، على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول الجولة المقبلة من الاستعراض الدوري الشامل وكذا إجراء استعراض قانوني لتشريعات عمل الأطفال بحيث يمكن مواءمة جميع القوانين الحالية لمكافحة عمل الأطفال. ومن المتوقع أيضاً تعزيز وحدة تفتيش العمل في وزارة العمل من أجل رصد عمل الأطفال وبناء قدرات مفتشي العمل ودور الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من شركاء الإنفاذ الرئيسيين في مجال رصد عمل الأطفال. ومن المزمع أيضاً وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال وتنفيذها، وزيادة تعزيز الهياكل الوطنية لاستدامة عمليات التدخل. وتعتمد وزارة العمل والضمان الاجتماعي الوصول إلى المزيد من الأطفال والأسر، مع إمكانية تقديم المساعدة في دعم الأنشطة المدرة للدخل من أجل تغيير الحياة الاجتماعية الاقتصادية لأضعف الأسر بصورة فعالة. (التوصيات: ٨٠-٢٤ و ٨٠-٢٥ و ٨٠-٢٦ و ٨٠-٢٧ و ٨١-٣٧ و ٨١-٤٧ و ٨١-٥٤)

٥٩- وحلّت إدارة الإصلاحات في سيراليون محل إدارة سجون سيراليون السابقة في أعقاب صدور قانون عن البرلمان. وقد أدى ذلك إلى التحول من نظام كان يركز على العقاب إلى آخر يعمل على إعادة تأهيل السجناء. وتركز الخطة الاستراتيجية للسجون للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ على أربع نتائج أساسية، وهي: تعزيز رعاية السجناء، وتحسين الأنظمة والإجراءات، وتحسين نظرة الجمهور، والنهوض بشروط وظروف خدمة الموظفين. وتشمل الإنجازات التي تحققت في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تنظيم دروس لتعليم المبتدئين شارك فيها ٣٠٠ مجند جديد، وتحديث المناهج الدراسية لتدريب موظفي السجون، وتدريب المدربين بشأن القضايا الجنسانية وتكافؤ الفرص، وتعميم المبادئ التوجيهية لروبن آيلند المتعلقة بحظر التعذيب والمنع واحتياجات السجناء، وافتتاح مكتبة السجن في السجن المركزي بفرى تاون بدعم من منظمة أدفوك إيد ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، إضافةً إلى رفع مستوى ظروف الخدمات، مما أدى إلى تحفيز الموظفين.

٦٠- ويجري وضع خطط لإعادة بناء وتوسيع الأسيجة في سجن كابالا، ووضع المتاريس حول سجن 'بورت لوكو أند كونو' لفصل جناح الذكور عن الإناث. ويجري نقل السجن المركزي لفرى

تاون إلى ماسانكي وبناء سجن آخر في مركز احتجاز المحكمة الخاصة من أجل الاحتجاز قبل المحاكمة.

٦١- ويجري وضع خطط أيضاً لبناء صالون حلاقة في سجن النساء بفري تاون لكي تكتسب السجينات مهارات في تصفيف الشعر، وقد عمل الشريك الإنمائي دون بوسكو على تحديد جميع أورش العمل في السجن المركزي بفري تاون. وستعرض المنتجات النهائية المصنعة في أورش عمل السجن في صالة عرض السجن في ثكنات السجن الدنيا.

٦٢- وفيما يتعلق بالأحداث الجانحين، نُقحت الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأطفال (وُضعت في عام ٢٠٠٦) واستُكملت لتصبح الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأطفال (٢٠١٣-٢٠١٧) بخطة خماسية لتنسيق تنفيذ إصلاحات عدالة الأطفال التي تحققت على مر السنين. وتحدد الاستراتيجية النتائج الاستراتيجية الرئيسية وتبين مجموعة ملموسة من الأنشطة اللازمة للإصلاح التدريجي لنظام قضاء الأحداث بما يتماشى مع الخطط الأوسع لإصلاح قطاع العدل. وتشمل النتائج التدابير الرامية إلى منع جنوح الأحداث والعنف، إضافة إلى تدابير تهدف إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

٦٣- وتتضمن التدابير الأخرى رصد محاكم الأحداث والمحاكم الأخرى لضمان حقوق الأطفال وحمايتهم. وينظر أيضاً على هذا المستوى في مسائل الجناة والضحايا ودور الدعوة. وستكتف أيضاً عمليات رصد مراكز الشرطة أو زنانات الاحتجاز والإصلاحيتين ومدرسة واحدة معتمدة لرعاية الأطفال المحتجزين وحمايتهم. وسيأخذ قانون الإجراءات الجنائية المنقح الذي اكتمل ويُنتظر إقراره أيضاً بالعقوبات البديلة وسيحدّ من حالات التأخير والاكتظاظ في السجون.

٦٤- وتعترم حكومة سيراليون تجنيد ٤٥٨ موظفاً آخر لكي يتناسب معدل الموظفين مع السجناء - على النحو المطلوب في قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء (موظف واحد لسجينين). وستخلق موجة التعيين الجديدة وظائف جديدة، مثل المستشار القانوني للسجن، وطبيب السجن، وموظف للعقارات، ومهندسين ميكانيكيين. وستتصدى المستشار القانوني للتحديات التي تنشأ في جلسات المحكمة ولانعدام لوائح الاتهام والتباين في الأحكام الصادرة.

٦٥- وتخطط دائرة إصلاحات سيراليون لإشراك السلطة القضائية بشأن سوابق أحكام القضاء الخاصة بضمان حقوق الأم والطفل في هذه الفئة، وتبحث عن طرائق لكفالة اتباع الأمهات المرضعات نظاماً غذائياً خاصاً، مع العلم بأن هناك حاجة خاصة لذلك في الوقت الحاضر.

٦٦- وتخطط حكومة سيراليون لمعالجة إعادة إدماج المدانين السابقين في المجتمع وبناء دار تأهيل يُرسل إليها المدانون الذين هم على وشك إكمال مدة عقوبتهم ويجري إعدادهم هناك للعودة إلى المجتمع.

٦٧- وتعزز حكومة سيراليون تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعنون "وراء القضبان، حالة الاحتجاز في سيراليون" تنفيذاً كاملاً، وهو تقرير شارك في إصداره مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في عام ٢٠١٢. (التوصيات: ٨٠-٣٠ و ٨٠-٣١ و ٨٠-٣٢)

٦٨- وقد أنشأت حكومة سيراليون مجلساً مستقلاً للشكاوى المقدمة ضد الشرطة بموجب قانون برلماني. وسيعالج المجلس الشكاوى الخطيرة المقدمة من أفراد الجمهور ضد أفراد الشرطة وسيكون مستقلاً عن تدخل الشرطة. ونظمت وزارة الداخلية حملة إعلامية على صعيد البلد شملت مقاطعات البلد الاثنتي عشرة كلها والمنطقة الغربية. واستهل المجلس عمله في عام ٢٠١٥ وسيخضع للتقييم في غضون عام. (التوصية: ٨٢-٢٦)

٦٩- ووضعت السياسة الوطنية لرفاه الأطفال من أجل تقديم الرؤية التي توجه عملية تعزيز نظام حماية الطفل. ووضعت سياسة الرعاية البديلة من أجل زيادة تعزيز الرعاية وحماية الأطفال المنفصلين عن أسرهم ومقدمي الرعاية لهم. وأنشئت إدارات لرفاهية الطفل في المجالس المحلية، وتشكلت لجان لرفاهية الطفل على نطاق البلد، وهي تضطلع بمسؤولية تعزيز الوعي بحقوق الطفل. وأجرت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون الجنسين وشؤون الطفل والشركاء المعنيون بحماية الطفل تدريباً في مجال الأسرة وعملية للم الشمل لفائدة جميع الفئات الضعيفة من الأشخاص الذين انفصلوا عن أسرهم على مستوى المقاطعة والمستوى الوطني. وتحدد الركيزة ٦ من 'خطة تحقيق الرخاء' اعتمادات لدعم الأطفال من الأسر المعيشية الفقيرة. ويعين البرلمان أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال من الترشيحات التي يطرحها الرئيس.

٧٠- وعلاوة على ذلك، وُقِع على مذكرة التفاهم مع الرؤساء ووحدة دعم الأسرة في شرطة سيراليون من أجل الإبلاغ عن حالات الاعتداء على الأطفال. وأنشئت لجان لحماية الطفل على المستويين الوطني والإقليمي ومستوى المقاطعات لتنسيق أنشطة حماية الطفل ورصدها. (التوصيتان: ٨٠-١٦ و ٨٠-٢٣).

دال- التدابير والآليات المؤسسية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحد من الفقر

٧١- شهدت الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٢ زيادة في ميزانية التعليم من ٢٤٧ مليار ليون إلى ٤٠٧ مليار ليون. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، ارتفعت مخصصات الميزانية بقدر أكبر من ٣٣٧ مليار ليون إلى ٤٠٧ مليار ليون - وهو ما يقابل زيادة في الموارد المولدة محلياً من ٢٦ في المائة إلى ٢٨ في المائة. وأعدت من فورها خطة جديدة لقطاع التعليم وحظيت بدعم شركاء إنمائيين في مجال التعليم. وأحد المجالات الرئيسية الثلاثة التي تغطيها خطة قطاع التعليم هو 'تعزيز النظام'. وترد تفاصيل استراتيجيات وأنشطة تحسين إدارة التعليم في

الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ تحت عنوان 'تعزيز النظام'. وتحدد خطة التنفيذ المستمدة من خطة قطاع التعليم كيفية تحسين إدارة التعليم. وترد المسائل المتعلقة بالتدريس في خطة قطاع التعليم تحت عنوان 'الجودة والأهمية'. وفيما يخص مسألة تحسين طرائق التدريس، تسلط خطة قطاع التعليم الضوء على ضرورة تحسين تعليم القراءة في مستويات الصفوف الأولى، وتشمل تدريب المدرسين في مجال تعليم القراءة كجزء من مشروع ستموله الشراكة العالمية من أجل التعليم. وترد أيضاً في خطة قطاع التعليم وخطة التنفيذ تفاصيل برامج تدريب المدرسين أثناء الخدمة التي ستساعدهم كذلك بأصول التدريس اللازمة. (التوصيات: ٨١-٥١ و ٨١-٥٣ و ٨٢-٢٧).

٧٢- وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت حكومة سيراليون ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثالثة المسماة "خطة لتحقيق الرخاء". وتتمثل رؤية سيراليون الطويلة الأمد على النحو المبين في 'خطة تحقيق الرخاء'، في أن تصبح سيراليون بحلول عام ٢٠٣٥ بلداً شاملاً للجميع ومراعياً للبيئة ومتوسط الدخل. ويظهر في 'خطة تحقيق الرخاء' بشكل بارز التعليم (التعليم المجاني والإلزامي) والصحة (الرعاية الصحية ونظام تقديم الخدمات على بعد ١٠ كيلو مترات من كل قرية) والحكم الرشيد.

٧٣- وأعدت 'خطة تحقيق الرخاء'، من خلال مشاورات واسعة مع جميع أصحاب المصلحة، وتلخص تحت ٨ ركائز استراتيجية، وهي: التنويع الاقتصادي، وإدارة الموارد الطبيعية، وتسريع وتيرة التنمية البشرية، والقدرة التنافسية الدولية، والعمل والعمالة، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وأنشئت أمانة لـ 'خطة تحقيق الرخاء' في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية تضطلع بولاية المشاركة بصفة دورية في الفريق العامل المعني بتنسيق الاستعراض الدوري الشامل على المستوى الوطني وتبادل المعلومات مع الفريق العامل بشأن التقدم المحرز في تنفيذ 'خطة تحقيق الرخاء' في مجالات ذات صلة بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. (التوصيات: ٨٠-٣٤ و ٨٠-٣٥ و ٨٠-٤٢ و ٨٠-٤٤ و ٨١-٤٨).

٧٤- وأقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٠ برنامجاً جديداً، وهو التسهيل الائتماني الممدد لسيراليون، بهدف تحسين النمو الاقتصادي بتسريع عجلة الاستثمارات في البنية التحتية وتطوير قطاع مالي يمكن الوصول إليه. ويجظى برنامج الإنعاش الاقتصادي أيضاً بدعم شركاء إئمائيين آخرين ثنائيين ومتعددي الأطراف، من بينهم مصرف التنمية الآسيوي وإدارة التنمية الدولية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

٧٥- ولتعبئة الموارد الكافية لتنفيذ المشاريع والبرامج على النحو المبين في 'خطة تحقيق الرخاء'، ستبحث حكومة سيراليون المصادر التقليدية وغير التقليدية للتمويل، بما في ذلك ما يلي:

- تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية؛
- توسيع وتعميق دعم شركاء التنمية؛

- الحصول على التمويل عن طريق مؤسسة التصدي لتحديات الألفية؛
- إعطاء الأولوية للشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- استكشاف تجارة الكربون؛
- استكشاف إمكانية إصدار سندات الشتات؛
- تكثيف وتوسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- تعزيز إمكانية الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الداخلية.

(التوصية: ٨١-٤٩)

٧٦- وتهدف حكومة سيراليون إلى تعزيز اللامركزية في عملية التعليم وضمان القدرة على تحمل تكاليفها وإمكانية الحصول عليها وفي الوقت نفسه الإبقاء على صفوف دراسية تعمل بكامل طاقتها ومجهزة تماماً لاستيعاب الطلبات الحالية والمتوقعة، بما في ذلك بناء صفوف دراسية إضافية لكي يُشمل الجميع، وخفض تكاليف الدراسة عن الآباء والأسر المعيشية، وإتاحة التعليم الابتدائي المكثف للأطفال الأكبر سناً والشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ و ١٥ عاماً، وما إلى ذلك.

٧٧- وتقدر وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا أن ما يعادل ٢٥٠.٠٠٠ ليون (حوالي ٧٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة) ينفق على كل طفلة سنوياً لمتابعة تعليمها الثانوي. ويشمل ذلك الرسوم المدرسية والمساعدات العينية، مثل الزي المدرسي واللوازم المدرسية للفتيات. وقد أفضى هذا البرنامج في الوقت الحاضر إلى التحاق عدد كبير من الفتيات بالمدرسة الإعدادية الأولى.

٧٨- وإضافة إلى ذلك، تواصل وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا العمل على تحقيق اللامركزية في التعليم من خلال ضمان بناء نحو ١٦٠ مدرسة ابتدائية و ٣٠ مدرسة إعدادية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. وعلى نحو ما أفاد تقرير التعداد المدرسي وتقرير حالة البلد لعام ٢٠١٣ فيما يتعلق بالتعليم، فقد تحقق تكافؤ الجنسين في المرحلة ما قبل الابتدائية وهو على وشك أن يتحقق على مستوى المدرسة الابتدائية. ويرتفع مستوى تكافؤ الجنسين بسرعة على مستوى المدارس الإعدادية والمدارس الثانوية العليا ويزداد معدل الالتحاق بالمدارس بشكل ملحوظ. وفيما يلي نسبة الفتيات إلى الفتيان في مختلف المستويات:

- مؤشر تكافؤ الجنسين في المستوى ما قبل الابتدائي: ١,٠٤ (٢٠١٠)؛ و ١,٠٨ (٢٠١١)؛
- مؤشر تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي: ٠,٩٤ (٢٠١٠)؛ و ٠,٩٨ (٢٠١١)؛
- مؤشر تكافؤ الجنسين في التعليم الإعدادي: ٠,٨٠ (٢٠١٠)؛ و ٠,٨٩ (٢٠١١)؛
- مؤشر تكافؤ الجنسين في التعليم الثانوي العالي: ٠,٥٩ (٢٠١٠)؛ و ٠,٧٣ (٢٠١١).

٧٩- ويحظى الأشخاص الذين لا يتمتعون بالحق في التعليم بالكثير من الاهتمام في خطة قطاع التعليم في الجزء المتعلق بـ 'الحصول على التعليم والإنصاف وإكمال التعليم'. وتحدد خطة قطاع التعليم وخطة التنفيذ استراتيجيات وأنشطة لتقديم فرص الدراسة/التعلم للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والأطفال ذوي الإعاقة وأطفال المعدمين، إضافة إلى أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية و'من تنقصهم الخدمات' بوجه عام. وتشمل عمليات التدخل المقررة بناء مرافق إضافية.

٨٠- وتدرك حكومة سيراليون أن التعليم عنصر أساسي للتنمية وقد أفصحت عن هذا الرأي في بعض الركائز الأساسية الواردة في 'خطة تحقيق الرخاء'، (تسريع وتيرة التنمية البشرية، واستراتيجية العمل والعمالة، والحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). وفي ركيزة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الواردة في 'خطة تحقيق الرخاء'، يجري اتخاذ تدابير لكفالة تعزيز إمكانية حصول المرأة على التعليم، ولا سيما الاحتفاظ بالفتيات في المدارس ومحو أمية الكبار. وتُتاح برامج خاصة، مثل برامج المنح الدراسية، للفتيات اللواتي يتابعن دورات العلوم والتكنولوجيا وتُعفى الفتيات من الرسوم الدراسية حتى مرحلة المدرسة الإعدادية، والهدف من ذلك هو المساهمة في تكافؤ الجنسين. (التوصيات: ٨٠-٣٦ و ٨٠-٣٧ و ٨١-٣٣ و ٨١-٣٧ و ٨١-٥٢ و ٨٠-١٦)

٨١- وقد أفضى الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة إلى خسائر فادحة في الأرواح في البلد أثناء انتشار مرض فيروس إيبولا. وفي الوقت الذي كانت سيراليون مستعدة للنمو وزادت إجمالي إنفاقها على الصحة من ٤٧,٦ مليار ليون في عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٤,٢ مليار ليون في عام ٢٠١٢، كانت بطيئة في الاستجابة لصفارة الإنذار هذه في قطاع كان يحتاج إلى عكس مسار تلك الحالة بصورة ملحّة. واعتمدت أول خطة استراتيجية وطنية لقطاع الصحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ من أجل تطوير قطاع الصحة في البلد. فالاستراتيجيات الواردة في الخطة تركز بصفة خاصة على مبادرة الرعاية الصحية المجانية للحوامل والأمهات المرضعات والأطفال دون سن الخامسة من العمر. واعتمد اتفاق قطري كاتفاق طوعي بين حكومة سيراليون وشركائها الإنمائيين في مجال الصحة. ووافق هؤلاء الشركاء على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ عن طريق اتفاقات العمل المشتركة وعلى مواءمتها مع الأولويات الصحية للحكومة. وكانت هناك تخفيضات كبيرة في نسبة الوفيات من الحالات المصابة في المستشفيات فيما يخص أكثر أمراض الطفولة شيوعاً في أعقاب استحداث الرعاية الصحية المجانية: فقد انخفضت نسبة الوفيات من الحالات المصابة بالمalaria من ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٠، وانخفضت تلك النسبة فيما يخص الحالات المصابة بالإسهال من ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، ومن ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ بالنسبة إلى الحالات المصابة بالالتهاب الرئوي (استعراض أداء قطاع الصحة لعام ٢٠١٠). وإضافة إلى الرعاية الصحية المجانية، يُقدم علاج malaria مجاناً لجميع

فئات الأعمار في جميع مرافق الرعاية الصحية الحكومية، بما في ذلك علاج داء السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكذلك للباقيين على قيد الحياة من ضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وتُبذل جهود لتوسيع نطاق خدمة الرعاية الصحية بحيث تتعدى فئة الرعاية الصحية المجانية من خلال نظام التأمين الصحي الاجتماعي.

٨٢- وفيما يتعلق بالموارد البشرية، شُرع في سياسة للموارد البشرية في عام ٢٠١٢ تقضي بزيادة أجور جميع العاملين الصحيين. وقد تمت تصفية كشوف المرتبات كلها واستُخدمت الوفورات في تعيين ٢٠٠٠ عامل صحي. وارتفعت نسبة المراكز الصحية التي لديها أكثر من عامل صحي من ٤١ إلى ٦٧ في المائة.

٨٣- وأخذ بنظام تمويل يعتمد على الأداء على مستوى الوحدات الصحية الثانوية في نيسان/أبريل ٢٠١١، وعلى مستوى المستشفيات في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وحالياً جميع الوحدات الصحية الثانوية العامة وبعض العيادات الخاصة مؤهلة لاستقبال نظام التمويل الذي يعتمد على الأداء. ويركز نظام التمويل الذي يعتمد على الأداء، فيما يخص الرعاية الصحية الأساسية، على ستة مجالات رئيسية للتدخل في مجال الإنجاب وصحة الأطفال تُقيّم لتعديل الأداء، وتتمثل في تنظيم الأسرة، والاستشارات الطبية قبل الولادة، والولادة المأمونة، والاستشارات الطبية بعد الولادة، والتحصين الكامل للأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام واحد، واستشارات المرضى الخارجيين لفائدة الأطفال دون الخامسة. ويركز نظام التمويل الذي يعتمد على الأداء في المستشفيات على النوعية استناداً إلى نظام درجات مختلط ينطوي على معايير سريرية وشاملة في ثمانية مجالات، ألا وهي: التنظيم العام، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية، وإدارة المواد الصيدلانية، والنظافة والتصحاح، ورعاية المرضى، وخدمات الرعاية الصحية، والمختبرات. ونظام التمويل الذي يعتمد على الأداء هو سياسة من سياسات متعددة مخصصة لتسريع خفض معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال - وهو ما يتماشى مع الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٤- وتلاحظ حكومة سيراليون أن السياسات التي وُضعت لتحسين قطاع الصحة قائمة، لكن هذه الخطط كانت نظرية في معظمها، بالنظر إلى أن الموجة الأولى من وباء فيروس إيبولا قد شهدت تنامياً سريعاً للخسائر في الأرواح على صعيد الموظفين العاملين في المجال الطبي، على الصعيدين المحلي والدولي كليهما. ومن هذا المنطلق، تعمل حكومة سيراليون جاهدة مع الشركاء الدوليين والوطنيين في مجال قطاع الصحة من أجل تحسين البنية التحتية بكل طريقة ممكنة. (التوصيتان: ٨٠-٢١ و ٨٠-٣٦)

٨٥- ونظمت حملات جريئة بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وارتفع عدد مواقع الاختبار من ٥٥٦ موقعاً في عام ٢٠١١ إلى ٦٨٩ في عام ٢٠١٢، وعدد الحوامل اللواتي يخضعن للاختبار من ١٣٨ ٠٠٠ في عام ٢٠١١ إلى ٢٢٤ ٠٠٠ في عام ٢٠١٢. وكان هناك

تحسن في وسم العلامات التجارية للرفالات الذكرية بتيسير إبرام مذكرة تفاهم بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة الرعاية الصحية لمرضى الإيدز. وتوجد وزارة الصحة والتصحاح في الوقت الحاضر بصدد وضع خطة لتعبئة الموارد من أجل جمع الأموال لاستدامة برامج فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى ما بعد عام ٢٠١٥. (التوصيات: ٣٨-٨٠ و ٣٩-٨٠ و ٤٠-٨٠ و ٤١-٨٠)

٨٦- ويهدف تعزيز الوعي بعملية الاستعراض الدوري الشامل ووضع استراتيجية لتنفيذ التوصيات، عقد مؤتمر وطني بشأن الاستعراض الدوري الشامل بفري تاون يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موضوعه: "وضع خريطة طريق واستراتيجيات لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل". ونظمت المؤتمر لجنة سيراليون لحقوق الإنسان، ومكتب المدعي العام ووزير العدل، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وخلال تلك العملية، بحث ٢٠٠ مشارك يمثلون الحكومة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية والشركاء الدوليين نتائج الاستعراض الدوري الشامل لسيراليون وناقشوا التوصيات، واتفقوا على الاستراتيجيات والأولويات والجهات الفاعلة الرائدة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٨٧- وفي عام ٢٠١٣، عقد مؤتمر استعراض منتصف المدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وشارك المجتمع المدني في تنظيم مؤتمر الاستعراض وأسهم بنشاط في مداولاته. (التوصيتان: ٨١-٥٥ و ٨١-٥٦)

خامساً - الاستنتاجات والأولويات المستجدة

٨٨- لا تزال حكومة سيراليون تلتزم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية من أجل تمكين جميع مواطنيها من العيش حياة لائقة وكريمة. ويسعدنا أن نعلن عن انتهاء المعركة التي تكللت بالنجاح في مكافحة مرض فيروس إيبولا. ويشير هذا الانتصار إلى استئناف جميع الأنشطة التي توقفت بصورة مؤقتة. وتواصل حكومة سيراليون تخصيص مواردها من أجل تحسين مشهد حقوق الإنسان في سيراليون.